

Contributions of Legislature in Modern World Diplomatic

①

إسهامات السلطة التشريعية
في النظام الدبلوماسي والسياسي للعالم الحديث
من أجل خلق سلام عالمي

مقدمه البرفيسور: إنطوني أوي كوتوراه

بحث مقدم لرابطة
مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي
نيجيريا ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

إسهام السلطة التشريعية في العالم الحديث النظام الدبلوماسي والسياسي من أجل السلام العالمي

(1) مفهوم السلام :

السلام - حسب تعريف البروفيسور بن ورتلي - " هو بصورة أساسية حالة نظام تتوافق مع طبيعة الإنسان المعقولة !! ويضيف أن ذلك التوافق ينشأ من الأفعال المعتدلة لأعضاء المجتمع ؟ وإذا لم يحدث هذا سيحاول القانون بحفظ نموذج سلوك معتدل أو يحاول تعويض إنتهاك ذلك النموذج، وهكذا فإن الأمن أو ما يسمى بالنزعات الفوضوية له صلة مباشرة بالقانون والنظام الإجتماعي.

ولنفس السبب السلوك الغير معقول أو الغير قانوني يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها .. الوعود تظل غير منفذة، الكلمات تستخدم لإخفاء الحقيقة وليس التعبير عنها، وبالتالي لا يوجد أمن، حقاً لا يكون هناك ضمان للحياة نفسها في ظل القوانين الجنونية.

في رسالته العامة تحت عنوان " السلام في الأرض " أعلن قداسة البابا جون أن السلام الذي يتوق له جميع الناس في كل العصور يمكن ترسيخه بثبات إذا أطيع النظام الذي وضعه الله بأكمل وجه.

كما لاحظ جون أن خالق الكون قد طبع على قلب الإنسان صبغة النظام الذي بينه ويفرضه ضميره حتى يلتزم به، والسلام في هذا المعنى يتأمل حول تعبير (سلام المقبرة) وبالفعل السلام أساس لكل شيء لضمان حياة جديدة للجنس البشري في أنحاء العالم.

وفي محاضرة حديثة العهد حدد القاضي النبيل تشكوود في أوبوتا سمات السلام الرئيسية التي تبناها القديس أوغسطين الذي عرف السلام بـ (سكون النظام) إلا أنه أضاف أن الأمر ليس مسألة سكون فحسب، لأن السكون قد يكون سكون العبودية أو السكون الذي يفرضه العنف وتصونه القوة، وجاء في كلامه :

(السلام الحقيقي يأتي من النظام الحقيقي، والنظام الذي تفرضه القوة، الظلم، الخوف، الوعيد، الإبتزاز .. إلخ) هو نظام مزيف .. إنها العبودية، النظام المزيف ليس إلا حالة يتحملها الناس، ولكن النظام الحقيقي والمتوازي دائماً يخدم رفاهية وتقدم الجميع، السلام هو النظام الذي يوفر الرفاهية لكل الناس، السلام هو النظام الذي يوفر كل ما من شأنه إبقاء

وتعزيز الحياة واحترام الذات، وهو النظام الذي يخلق مجتمعاً حراً ومنسجماً مثقفاً ودينياً يحترمه كافة الناس.

وأكد أنه يوجد سلام في الإنسان حيث تخضع حواسه للمنطق وحين يكون عقله خاضع للقدر وبدنه يخضع لروحه، وحين تكون شخصيته خاضعة لله، وشدد بقوله " في السعي وراء السلام لا نستطيع أن نستثني الرب في مسألة التوازن لأن الإخاء الإنساني بدون الإخاء الإلهي يجعلنا زائفين، سيكون هناك أمناً في المجتمع حين يعطي الرجل جاره ما يحبه لنفسه، أو حين تعطي الحكومة مواطنيها ما هو مناسب لكليهما، وحينما يعظمون الرب .. وهنا يعني السلام " العدل في الفعل .. وهنا يذكرنا القاضي أوبوتا أن السلام ليس أمراً هيناً .. ويقول " السلام لا يأتي من فراغ ولا يستند إلى نفسه .. السلام الحقيقي هو نتيجة الجهود العظيمة والتضحيات ولهذا يجب على كل شخص أن يتعاون من أجل أن يكسب ويحفظ السلام، وجعله ينمو ويتقدم " .

ويشكل خاص السلام يعني الانتصار، بمعنى أي أن يظفر به، لأنه جائزة لكل من تغلب على الذات والأنانية والإكتفاء الذاتي والكرهية والعاطفة والحسد، السلام المثالي هو الذي يعكس الشفافية في نظام الحكم، ويتجنب الرشوة والفساد، وحين نضمن وجود السلام في الوطن سيكون بوسع أي قطر في العالم أن يُشرك حكومته وشعبه في علاقات دولية معنوية تخدم البشر كافة في أنحاء العالم.

وأخيراً حين ينتشر السلام عبر الحدود الدولية سيحمل معه شروط صحية للتنمية المستدامة والتقدم والرخاء التي تؤسس وتضمن السلام العالمي أو الدولي.

(٢) السلام الدولي أو السلام العالمي :

الأمم المتحدة - كمنظمة دولية وعالمية - تمثل اليوم الكفاح العالمي المتواصل من أجل السلام للأمم في جميع الأنحاء.

ديباجة وأهداف الأمم المتحدة (١٩٤٥م) تعطي ملخصاً عن النظرة الدولية حول قضية

السلام الدولي أو العالمي ..

وجاء في ديباجة الأمم المتحدة :-

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألبنا على أنفسنا أن نتخذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عليها الوصف، وإننا نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدرته، وبما للرجال والنساء

والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة وإحترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالبرقي الإجتماعي قدماً وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وفي سبيل هذه الغايات أعتزمنا:

- أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن الجوار وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي.

- وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها أن لا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة.

- وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للشعوب جميعها. وقد قررنا أن نوحدها لجهودنا لتحقيق هذه الأغراض.

وبعد ذلك، تسرد المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة الأهداف التالية :

(١) حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم أو تتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

(٢) إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك إتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

(٣) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

(٤) جعل هذه الهيئة مرجعاً لتسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

ومع هذه البنود، نحن أيضاً بحاجة إلى ملاحظة إعلان الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أكتوبر لسنة ١٩٧٠م، حول مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاونية بين

الدول بالاتفاق مع ميثاق الأمم المتحدة، والأهمية القانونية لهذا الإعلان تكمن في أنها تعطي دليلاً على إجماع دول الأعضاء حول صنع وإتقان مبادئ الميثاق. في الواقع، هذا هو جدول الأعمال العالمي للنظام السياسي والدبلوماسي الحديث من أجل تحقيق سلام عالمي أو دولي. والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه الآن هو " هل يوجد سلام عالمي أو دولي في عالم اليوم، وإلى أي مدى ساهمت السلطات التشريعية للدول الأعضاء في المجتمع المدني نحو خلق ذلك السلام؟".

(٣) تحديات العالم اليوم :

قد نتساءل ما هي التحديات التي تقف أمام العالم في الوقت الحالي مقابل الجهود العالمية من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين ؟ في خطاب المستشار الألماني السابق جرهارد شرودر بمناسبة الذكرى الحادية عشر السنوية لجائزة جريدة اليوم في لاجوس بنيجيريا عام ٢٠٠٦ من شهر فبراير، صرح شرودر أن " ... ها نحن في بداية القرن الحادي والعشرين نشهد أسرع التغيرات المفاجئة التي لم يسبق لها مثيل في العالم، وها نحن نواجه تحديات حيثما نعيش ونعمل ونمارس السياسة .. أولاً، هناك ظاهرة العولمة وهي أشد منافسة ليس فقط بين الشركات المستقلة ولكن أيضاً كامل الإقتصاد الوطني. ثانياً، السؤال الرئيسي في وضع القرار السياسي والدولي في الوقت الحالي هو : كيف يمكننا أن نؤسس ونحفظ السلام والأمن في عالم تغير فجأة بعد الحرب الباردة ؟ ، ، وأظن أن هناك تحدٍ ثالث ويجب أن لا نتجاهله، وهو الفساد .. وعليه تصنف الشفافية الدولية .. دول العالم كمنظمات لمراقبة منع الفساد من حين لآخر .

إن إسهامات السلطة التشريعية نحو العالم الحديث والنظام الدبلوماسي والسياسي من أجل سلام عالمي يجب أن تخاطب هذه التحديات الثلاثة التي سنناقشها.

(أ) ظاهرة العولمة:

حول السمات البارزة للعولمة، يشير سام أمادي إلى :

(١) (كتاب) روبرت كوهين وجوني : " الحكم والعولمة" والذي يعرف العولمة أنها " .. زيادة العالمية " .. بمعنى حالة العالم التي تتطلب شبكات الإتكال المتبادل لمسافات متعددة القارات".

(٢) " التحول العالمي " .. وهو الأثر الكلاسيكي لديفيد وكو - يعرف العولمة بشكل أوسع " .. العولمة هي العملية التي تجسد تحول التنظيم الفضائي للعلاقات الإجتماعية والإجراءات المحددة بحسب إمتدادها وكثافتها وسرعتها وإثبات خلق تدفق الشبكات النشاطية والتفاعلية وممارسة السلطة عبر القارات والأقاليم. ويضيف سام أمادي أن تلك الشبكات مرتبطة بنفوذ الناس، ورأس المال والمعلومات والأفكار والقيم.

ويشرح بات اوتومي قائلاً :

" العولمة - في أبسط أشكالها - هي كل شي عن إندماج إقتصاديات العالم . وأساس هذه العملية هي ثورة في الإتصالات والمعلومات وبدت كأنها سيطرة ثقافية في بادئ الأمر... إن التقارب بين التيارات التكنولوجية الثلاثة (علم الكمبيوتر - الإتصالات - البرامج الإذاعية والتلفزيونية) كان سيضمن أن الخيال العلمي البعيد المنال والقوة العالمية أصبحت حقيقة".
ومن بين أولويات عصر العولمة يأتي : خلق إستراتيجية تكنولوجية نافذة للمعلومات والإتصالات، وإدارة حقوق إقتصادية أساسية، خاصة بما يتعلق بقطاع الإنفاق العام؛ بناء مؤسسات لضمان أرضية متساوية للعمل وشفافية تصرف الحكومة وأدائها. ؛ إعادة إصلاح النظام التعليمي؛ تطوير قدرات الترويج الإستثماري لجعل رأس المال متلائماً مع المبادئ الإقتصادية من أجل تحاشي أزمة جنوب شرف آسيا؛ بناء نزعة نحو فكر عالمي؛ تعزيز ودعم الصيت الوطني على نحو معترف؛ وتسهيل الإندماج الإقتصادي الإقليمي. ومن كتاباته عام ١٩٩٨م، أكد على " حتمية العولمة " ، مؤكداً أن العولمة ستؤثر على نوعية إنجازاتنا، وسلامة وإستقرار بيئتنا، وشعورنا بالإنتماء إلى الألفية الجديدة والتي هي مجرد لحظة عابرة، ويلاحظ أيضاً : " أساساً، إحتدم نقاش العولمة بين من يرى فيها فرص للنمو الإقتصادي وأسواق أكثر فاعلية وبين من يعتبرها أداة للإستغلال المتمثلة في الضرر المميز للدول المبتدئة كأفريقيا، ولكن في نفس الوقت يلاحظ الكاتب تأثير دقيق للعولمة :

" هناك أمر أكثر تعقيداً ولكن مرتبط بالنقاش حول العولمة، وهو الإعتراف أن العولمة المشتركة ستؤدي إلى تآكل قوى السلطة، حيث سيكون لرؤساء الأمم القوية سلطة أقل فيما يتعلق بكبار الضباط التنفيذيين للمؤسسات الكبرى العالمية والتي تبين أسعارهم في البورصات في العديد من القارات أن ليس لديهم ولاء وطني".

وخلافاً للفكرة التي تبين أن " العولمة هي ظاهرة حديثة تتصل بشكل مباشر بالثورة الرقمية، يؤكد جبينجا كوموليف أن العولمة ليس فيها أي شيء جديد إذا قيست من جميع أبعادها.

ويقول : " كنظام للإقتصاد العالمي والإندماج الثقافى، الإجتماعي والسياسي وحتى الدين لحقائق العالم المتنوعة على أساس إيديولوجي محدد، فإن العولمة بدأت مباشرة في ١٤٩٧م أثناء شروع النفوذ الأوروبي برحلاته الإستكشافية، وقد أكتشفت قارات وأراضٍ جديدة واسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخضعت للإستغلال الإقتصادي من قبل النفوذ الأوروبي. وبعد ذلك، سبب الإستعمار في توحيد الإقتصاد الأفريقي مع النظام الرأسمالي العالمي لتخدم مصالح شركات الإحتكار الأوروبية.

لكن مشاركة أفريقيا في الإقتصاد العالمي كان - في بادئ الأمر - عبارة عن تمويل الرقيق للعمل في ما يسمى بالعالم الجديد.

وبالممارسة أدمج إقتصاد أفريقيا الإستعماري في الإقتصاد العالمي والدخول في علاقة إعانية وغير مستقلة وتكون تلك العلاقة مميزة بأساس إنتاجي غير متقدم، وتسعى دائماً للحصول على مصدر إلهام وتوجيه.

سياسياً، النخبة الحاكمة في أفريقيا - بإستثناء القليل - كانوا يحاولون فقط بالبحث عن التكيف في النظام الإستعماري، وبعدها جاء التحلل من الإستعمار والإستقلال السياسي لهذه البلدان الأفريقية التابعة للإستعمار. ولكن مع الإستقلال أخذت معظم الدول الأفريقية بمواصلة السياسات والبرامج التي زادت من تعميق تأثير النظام الرأسمالي العالمي على إقتصادياتهم، وهذا أظهر بداية الإسلوب الجديد للعولمة أو مرحلة الإستعمار الجديد. وبسبب أن مبادئ الإقتصاد الأفريقي وضعت بثبات في بلدان مطرانية خارج القارة، فإن إنهيار أسعار البضائع - خاصة المنتجات الزراعية والمعدنية - كان له أثر خطير معلناً بذلك مرحلة جديدة أخرى المطالبة بعولمة إقتصاد العالم كله من أجل خدمة مصالح القليل من الناس متعددي الجنسيات وحكوماتهم المفوضة في أوروبا وأمريكا. وكان الراحل نواليمو نيرر يشعر بالأسى بسبب أن ثمن طن واحد من السزال (الليف الأبيض) كان قادر على شراء أربع جرارات في الستينيات من القرن العشرين، ولكن بعد مرور عقدين لم يكن بمقدور ثمن ذلك الطن شراء إطارين للجرارة.

وهذا يعني أن معظم الإقتصاد الأفريقي لم يكن قادراً على توفير العملات الأجنبية لتمويل السلع المستورة من البضائع الإستهلاكية الأساسية لصفوة الناس، والمواد الخام والمعدات، وقطع الغيار الخاصة بالنشاط الصناعي من أجل الوقوف أمام أزمة دفع الرصيد المتبقي.

ويدون برامج البناء الإقتصادي الأصلية التي يشوشها الفساد والقيادة المفلسة الغير ملائمة (سواء كانت عسكرية أو مدنية)، فإن الحياة الإجتماعية والإقتصادية في أفريقيا ذبلت.

وتحت هذه الظروف المعوقة تكون مرحلة جديدة للعملة قد بدأت في أفريقيا وتتسم بهيمنة وكالات مالية متعددة، خصوصاً البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

على سبيل المثال، قبل أن يضمن البنك الدولي أي مساعدة قرض لأي دولة، تحال تلك الدولة إلى صندوق النقد الدولي الذي بدوره يصر على شروط معينة، وسياسات إقتصادية صارمة أثبتت زوال معظم الإقتصاد الأفريقي.

تتضمن هذه السياسات الإستغلال التجاري، الخصخصة، تحرير صرف العملات الأجنبية وتحرير التجارة، وكذا خفض قيمة العملات الوطنية، كما يوضح جينيا كوموليف تسعى العملة الحالية نظرياً إلى جذب الإستثمار الذي يعمل في بيئة محلية تفتقر إلى التنظيم الرسمي، بحيث يمكن إعادة تدوير المكاسب عند الحاجة، وأن يعمل العمال بدون إعتبار لقيم ومعايير العمل، كما يشمل رفع الدعم عن الخدمات الإجتماعية من أجل المصلحة الذاتية في مقابل أن يدفع الناس نظير الخدمات العامة بصرف النظر عن الظروف المحلية، ويجب أن تحدد قوى السوق سعر صرف العملات .. وهذا يعني خفض هائل للعملة المحلية من أجل تشجيع الصادرات وتقييد الواردات ... إلخ، لكن النتائج كانت كارثية ويشاطره الرأي بخصوص العملة عدد من الإقتصاديين وكذا علما الإجتماع الأفارقة.

فالعملة كما يصفها البروفيسور أدبايو إديجي قد شكلت حملة الموت، فبعد عقود من إعتقاد برامج الإصلاح المصممة أصلاً لدمج الإقتصاد الأفريقي مع الإقتصاد العالمي إلا أن هذه البرامج لم تحقق النمو الإقتصادي المستدام، وبدلاً من تحسن مستوى الإستثمار فقد أدى ذلك إلى هبوط في نسبة الإستثمار وإتسعت معه نسبة عجز الموازنة وكذا عجز موازين المدفوعات فيما أصبحت قيود خدمة الدين في أعلى مستوياتها.

فيما يعتقد البروفيسور الراحل بيد أونيمود من جانبه بأن أفريقيا قد عدلت سياستها وفقاً للوظائف التي وصفها الغرب بخصوص تقاسيم الوظائف والعمل وفقاً للنظام الرأسمالي الدولي، وفي ظل نظام العملة فإن بعض بلدان أفريقيا مثل نيجيريا قد خصها الغرب بوظائف رئيسية

كتزويد بلدان الشمال بالمواد الخام المعدنية الزراعية ومن ثم إستهلاك المنتجات المصنعة المصدرة من الشمال.

وكون العولمة حتمية في الوقت الحالي فهذا يعني أن الجهات التنفيذية والتشريعية والحكومة يجب أن تشرع بوضع النظم التنفيذية والتشريعية وتحديد الأولويات فيما يخص العولمة بالتقليل من آثارها السلبية على مستوى الديمقراطية، وخصوصاً محاولة إستلاب هيبة الدولة الناتجة عن العولمة الشاملة.

وخلص إيزولا ديزي رئيس الهيئة العامة للإستثمار في نيجيريا في محاضرة ألقاها في جامعة لاجوس ونظمها قسم علم الإجتماع عام ٢٠٠٢م، وأظهر فيها مساوئ ومحاسن العولمة إلى القول بأن نيجيريا مثلها مثل الهند والصين وكذا النمرور الآسيوية لديها القدرة وكذا الموارد التي تمكنها من تسخير العولمة من أجل النمو والتطور.

وفي محاضرة ألقاها سالم أحمد سالم عام ٢٠٠٢م الأمين العام السابق لـ (OAV) في أبوجا تعرض الآن بـ (AV) بمناسبة يوم الديمقراطية الثالث، ينصح فيها " أنه من أجل الوقوف في وجه البيئة الإقتصادية والإجتماعية غير المرغوب فيها، وكذا من أجل مواجهة تحديات ومخاطر العولمة ينبغي أن تتضامن بلداننا فيما بينهما، وهذا هو ما دفع قادتنا لإتخاذ قرارهم مؤخراً بتفعيل أنشطة الإتحاد الأفريقي وكذا المبادرات الأخرى مثل " NEPAD " وأيضاً مؤتمر الأمن، الإستقرار، التطور والتعاون " والتي تمثل مستقبل مشرق للقارة.

ينظر الأفارقة إلى العولمة بشيء من الريبة والشك تبعاً لتجارب الماضي فهي وكما تفهم في الوقت الحالي سوف تجعل الأمم الفقيرة أكثر فقراً، فالعولمة هي في مصلحة البلدان القوية والغنية في العالم والتي في جوهرها تتحكم في وكلاء التنمية وتسود بدورها على جوانب العولمة المختلفة سواءً كانت سياسية، إقتصادية، ثقافية وكذا جوانب تكنولوجيا المعلومات وإن مما يؤسف له أن المستفيد من العولمة هي الإقتصاديات المتطورة في أوروبا والتي تعارض بشدة هجرة المواطنين من العالم الثالث هرباً من ضيق العيش وإنعدام التنمية في بلدانهم / أوطانهم.

وطبقاً لـ أفيني نوابوجو فإن كلفة العولمة في أفريقيا والعالم الثالث تقع تحت إطارين أساسيين : الأول يتمثل في الجانب السياسي والإقتصادي للعولمة، وكذا التغيرات المالية السريعة كما كان عليه الحال أثناء الأزمة الآسيوية بين عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨م، والتي تسببت في كساد كبير وخصوصاً في بعض البلدان ك تايلاند، ماليزيا واندونيسيا ومن ثم فقد إمتدت هذه الأزمة إلى الإقتصاديات الهشة الأخرى كما في بورما والفلبين، وهذه التجربة بدون شك قد دعت إلى

القلق وعدم الإرتياح لدى تلك الدول .. الشيء المكلف الآخر يتمثل في الأهمية المتزايدة للقضايا
التعاملية/التواصلية كإنتقال المشاكل المنتشرة في بلد إلى سكان البلدان الأخرى، كإنتقال
الأمراض المنقولة جنسياً، والإيدز والكوليرا وابلو الذي يصيب العيون، وكذا إنتشار مشاكل
التمية عبر الحدود والأجيال، وكذا وباء إنفلونزا الطيور في آسيا وإنتشار الإرهاب والهجمات
الإرهابية التي تشنها ظاهرياً جماعات إرهابية دولية وهذه بدورها أضافت بعداً آخر إلى
الدبلوماسية الدولية في طريقة الخطاب وكذا الإحباط المكبوت.

إضافة إلى ما سبق، فالعولة قد أفرزت جرائم تعاملية بما فيها تهريب المخدرات، حيث
خرجت البلدان الأفريقية من كونها نقطة ترانزيت وتحولت سريعاً إلى مستهلك كبير لهذه
السلعة المهلكة.

وطبقاً للحاجي محمدو دنامادامي رئيس البنك الأهلي/الداخلي (PLC) في نيجيريا وأنه
وخلافاً للإعتقاد العام السائد بان العولة ستغير مستقبل الدول النامية، فهي سوف تجعل
إقتصاديات تلك الدول أكثر سوءاً.

وبالرغم من أن العالم لا يزال يشهد عولة أكبر للسوق من خلال تحرير التجارة والتعاون
الإقليمي والإندماجات والشراكات عبر الحدود كما هو واضح من خلال إستعادة بعض دول
جنوب شرق آسيا لما فيه إقتصادياتها إضافة إلى بعض الإقتصاديات الغربية، فإن الدول النامية
لا زالت تسجل هلعها، وتشهد تضخماً كبيراً وبطالة إضافة إلى عبء الدين الكبير الناتج عن
إختلالات في ميزان التجارة والمدفوعات وعدم إستقرار سعر الصرف في بعض الأنظمة، وكذا
الإختلالات المالية لهذه الإقتصاديات .. ومع هذا فهو يقرب بأن العولة تحمل وجهاً مشرقاً يتمثل في
نمو وتكامل الإقتصاد العالمي والإنتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات وكذا تزايد إنتقال الناس
عبر الحدود التي جعلت من العالم أكثر إطلاعاً وكذا أكثر تفاعلاً مع محيطه، مضيفاً بأن ما
يحتاجه الأفارقة الآن هو منظومة أخلاقية جديدة مرتبطة بتوجه جديد نحو البيئة وعلاقات العمل
والسياسة النقدية، فالمشاكل التي تواجه الأفارقة اليوم ليست في الكيفية التي يمكن أن تعطل
بها عمل العولة، لكن كيف تعطيها بعد/معنى أخلاقي يتمثل في ديمقراطية السوق الحر
والمعرفة.

وفي يوم الجمعة، الحادي والثلاثين من مارس في مدينة نيويورك، دعا الرئيس النيجيري
أوباسانجو إلى تعبئة الطاقات وتكريس الجهود من أجل إعطاء مفهوم العولة طابع إنساني كان
ذلك في معرض كلامه عن العولة في مبادرة كلينتون العالمية في نيويورك/أمريكا وأضاف بأن

العولمة يجب أن تعكس وتحترم ثقافات وقيم الناس، وأن تمكن الناس في أرجاء العالم من تخطي القضية الأبدية لفهم ماهية العولمة وتمكينهم من الإستفادة منها والإستجابة الحقيقية لها.

(ب) السؤال المحوري حول صناعة القرار السياسي الآن :

ينصب التركيز هنا على الأمم المتحدة كونها هي الهيئة العالمية التي تتخذ قراراتها المركزية من خلال المجتمع الدولي، قبل سنتين مضت ألقى البروفيسور جاكو ديموند مدير معهد الخريجين للدراسات الدولية في جنيف محاضرة عامة تحت رعاية المعهد النيجيري للشئون الدولية، وقد كان عنوان المحاضرة (التعاون الدولي في ظل نظام عالمي متغير) وينطبق تصويره لحال العالم آنذاك على حال عالمنا اليوم إلى حد كبير إلا من إختلال بسيط يتمثل في أننا نعيش الآن في ظل قطب وحيد تحكمه الولايات المتحدة. وطبقاً للبروفيسور ديموند فإن نظامنا العالمي هو نظام تعاملي ودولي نتيجة لنمو وتطور التجارة وأيضاً نتيجة نمو وسائل الإعلام وإزدياد حركة الأشخاص عبر الحدود والتي قللت من أهمية الحدود الفاصلة، فنحن نعيش في ظل العولمة السريعة للعواطف الحميمة في نظام دولي تتخذ فيه القرارات على نطاق أكثر هيكلية وأكثر تداخلية، وحيث يمكن للعنف أن يزداد حدة، أو ينحدر من مركز القوة إلى الضعف، موضحاً بأن تصنيفات الحرب قد أصبحت غير واضحة المعالم هذه الأيام، فالإنتقال من حالة السلام إلى الحرب والسلام لم يعد قابلاً للتمييز كون الواحد منا يعيش في ظل صراعات سياسية متخذاً صراع إيدولوجي، لكنها تمتلك الإمكانيات للوصول إلى صيغ معينة من العنف بدون الحرب، وفي هذه الفترة التي توصف بأنها فترة التعايش السلمي بين الأنظمة الإجتماعية المختلفة، فإن الحروب غير المعلنة تحل محل الحروب المعلنة وكذا الإستراتيجيات غير المباشرة تخفي خلفها الإستراتيجيات المباشرة والعنف يعلن عن نفسه في محاولة القضاء على السلطة والثوري المحترف يخفي الرجل العسكري المحترف أيضاً.

وحديثه عن التعايش السلمي، يذكرنا مباشرة بتلك السنوات الحرجة للحرب الباردة بين الشرق الروسي والغرب الأمريكي، إلا أن كل شيء تغير اليوم نتيجة إتهيار الإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩م، تاركة أمريكا لتكون القوة العظمى والمسيطر على عالم اليوم .. وفي موضوع عمود الصحفي الشيوعي والماركسي، أدوين هاندودجو في صحيفة الجارديان بعنوان (مواجهة إستراتيجية أمريكا العالمية) قدم فيه رؤيته الشخصية بخصوص الكتاب الجديد الذي ألفه

سامر بعنوان (الفيروس المتحرر : الحرب الدائمة وأمركة العالم) وطبقاً لـ ماندوجو فإن سامر أمين يذكر خمسة أهداف رئيسية يتبعها حكام أمريكا.

يتمثل الهدف الأول في تحييد وتهدة أوروبا الغربية واليابان، شركاء أمريكا فيما يسميه المشروع الإمبريالي الجماعي، فالتحييد والتهدة يعني تقليل قدرتهم على العمل خارج نطاق السيطرة الأمريكية، وقبل ظهور النظام العالمي الجديد، كان هناك عدد من المراكز الإمبريالية يتم التحكم فيها من خلال علاقات التفاضل الدائم .. إلا أن ما هو حاصل الآن هو الإمبريالية الجمعية للثلاثي أمريكا وأوروبا الغربية واليابان كثلاثة مراكز مختلفة تمثل أمريكا فيها مركز المراكز.

الهدف العالمي الثاني يتمثل في السيطرة العسكرية من خلال معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأمركة الأربعة عشر جمهورية التي إستقلت عن الإتحاد السوفيتي وكذا دول أوروبا الشرقية والتي كانت تحكمها سابقاً أحزاب شيوعية أو إشتراكية مع تحالف عسكري وإقتصادي وسياسي مع السوفيت.

ولكي يتم أمركة هذه الدول (تشكل في مجملها ٣٠ بلداً)، فإن الخطة تقضي بتحويل هذه البلدان إلى أشبه بالمستعمرات أو تحويلها إلى دول تابعة، كما هو عليه الحال في دول أمريكا اللاتينية ووسائل الأمركة هي الناتو، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي وصفها أمين بأنها وزارة الدعاية لواشنطن (وهذه هي وكالات التمويل ذات العلاقات العديدة) ولم تجدي معارضة الفيدرالية الروسية كون أمريكا تنوي إلى أمركة هذه البلد الواسع بعد أن سلبته كل ميزاته السابقة (الإتحاد السوفيتي).

ويلحظ البروفيسور إيمانويل اليمنحي من كلية القانون/جامعة العلوم والتكنولوجيا في كندا والصين في مقال له بعنوان (أقول الغرب) نشر في الجارديان في نيجيريا بأن أمريكا اللاتينية قد شهدت تحرك لافئ للنظر بإتجاه اليسار كما هو حال عدد من دول الإقليم والتي أصبحت تتحدى السياسات الأمريكية والتي بدأ نفوذها يأقل - فكوبا وفنزويلا والبرازيل و بوليفيا وتشيلي يحكمها إشتراكيين، ولا ننس بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش في زيارته الأخيرة إلى أمريكا اللاتينية قد قول بعدم الإحترام في الدول المضيفة.

ويتمثل الهدف العالمي والأساسي الثالث في تكوين سيطرة كاملة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذا على مواردهم النفطية .. فهجمات الحادي عشر من سبتمبر على أهداف في نيويورك وواشنطن من قبل متشددين إسلاميين مشتبه بهم كان كارثة كبرى لكنه في نفس

الوقت أعطى حكام أمريكا المبرر لتنفيذ خطتهم العسكرية في إستعمار وإعادة الإستعمار للعالمين العربي والإسلامي.

الهدف الرابع يتمثل في عزل الصين وتأكيد فصل الدول الأخرى كالهند والبرازيل لكي تمنع إقامة أي تجمعات إقليمية يمكنها مناقشة مبادئ العولمة والتي وصفناها سابقاً كتحد خطير اليوم.

فيما الهدف الخامس يتمثل في تهميش الأقاليم الجنوبية والتي ليس لها أي أهمية بالنسبة لأمريكا.

ربما كانت هذه الخلفية الموحشة للأهداف العالمية الأمريكية وهذه الخلفية هي التي جعلت البروفيسور والسياسي اكليني المشهور علي فروري في المؤتمر المنعقد في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) يتساءل فيما إذا كان التدخل الإستعماري الأمريكي في أفريقيا سي جلب المنافع أم المضار للقارة.

يبدو وكأن ديلي أجي قد أجاب عن السؤال الذي طرحه/أثاره البروفيسور علي فروري، وذلك في مقالته المختصرة التي تحمل العنوان (عداوة أمريكا لنيجيريا) وضمن أشياء أخرى يعلق، إن قوة وفاعلية نيجيريا كبلد شبه إقليمي وكقوة إقليمية يمثل تهديداً لأمريكا ولنزعة أمريكا المهيمنة .. فأمریکا لا تملك الحرية في التقيب عن وإستغلال الهيدروكربونات في خليج غينيا نتيجة للنفوذ القوي لنيجيريا على جيرانها من الأمم الأفريقية، وقد أجلت أمريكا كل محاولاتها لإرسال قوات عسكرية خارجية إلى ساوتوم بنسي أو غينيا الإستوائية بسبب النفوذ الحقيقي المحسوس بنيجيريا.

ومع ذلك فلا زال سامر أمين يحتفظ ببصيص أمل، حيث يعتقد أن حكام أمريكا يمكن أن يُمنعوا من تحقيق حلمهم/طموحهم المجنون بشرط أن يواجه باقي العالم التحديات الثلاثة التالية:

التحدي الأول يكمن في إعادة تعريف المشروع الأوروبي وهذا يعني إستئناف بناء المجتمع الأوروبي بمعزل عن واشنطن ودعا إلى تحالف إستراتيجي بين برلين وموسكو وباريس موسعاً نطاق التحالف ليشمل بكين ودلهي إن أمكن.

أما التحدي الثاني يتمثل في إعادة تعزيز التضامن بين الناس بالجنوب تحالف أسامي يمكن من خلاله إعادة بناء التضامن بين سكان الجنوب.

التحدي الثالث يتمثل في إعادة الإعتبار لعالمية الشر، وهي حركة جديدة من نطاق حركة عدم الإنحياز من ضوء مؤتمر بيندنج ١٩٥٥م وفي حياة العالم الأحادي القطب.

سيظل يتذكر الناس أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث لم تصدق أمريكا وبقية العالم تلك الحادثة، من ذلك اليوم التاريخي وعند الساعة ٤٦ : ١٢ صباحاً أصطدمت الطائرة المخطوفة الأولى بالبرج الشمالي من مركز التجارة العالمي في نيويورك، وإستهدفت طائرة أخرى البرج الثاني بعد دقائق قليلة من إصابة البرج الأول ويقودها إنتحاريين .. وبعد ٩٠ دقيقة أصبحا البرجان التويمان أثر بعد عين ..

لقد كان مشهداً دامياً ولحظة مؤثرة كما إستهدف مبنى البنتاجون خارج العاصمة واشنطن ومنع الركاب الخاطفين في طائرة أخرى إصابة هدف إستراتيجي آخر في شانكسفيل في ولاية بنسلفانيا وسقطت الطائرة على الأرض مزهقة أرواحاً أخرى، وقد شدد الرئيس بوش على أن هذه الهجمات هي أولى حروب القرن الحادي والعشرون.

لقد كان النظام العالمي القائم عقب أحداث سبتمبر مهترأ بشدة نتيجة لهذا التطور السريع، وقد ظهر إلى الوجود تحالف ضد الإرهاب الدولي .. وحتى قبل ١١ سبتمبر، فقد كان السلام العالمي مهدداً وضعيفاً نتيجة لزيادة عدد الحكومات غير المستقرة والديمقراطيات الفاشلة حول العالم، ومن أجل إستعادة السلام العالمي في نطاق الأمم المتحدة فقد دعت الحاجة إلى تشكيل نظام عالمي جديد وصنف بأنه إستعمار حديث، وهذا التطور الحديث مختلف تماماً عن الإستعمار الحديث الذي تطرق إليه وتسون في كتاب له بهذا الإسم نشر عام ١٩٦١م، والكتاب مهتم بالإمبريالية الجديدة للإتحاد السوفيتي والتي إشتقت من ذلك القرن أثناء التوسع القديم لروسيا وجزئياً من الطبيعة الإستعمارية المتوارثة للشيوعية.

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية غدت السوفيت القوة العظمى والوحيدة وقد ألحقت بها عدد آخر من المقاطعات.

ففي الحين الذي لم تتنازل فيه روسيا عن شيء، أعطى الأمريكيون والأوروبيون الغربيون الإستقلال لحوالي ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص علاوة على ذلك وبعيداً عن فتوحاته المباشرة سيطر الإتحاد السوفيتي سياسياً على دول أوروبا الشرقية التابعة والتي يبلغ تعداد سكانها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص.

النظام المتبع هذا ليس ذلك الذي يخص فرض الإستغلال/القوة لكنه فرض النفس، وهو نظام يقلل طوعياً من سيادة الدولة وخير مثال على ذلك سلام بالإكان والذي يعتمد وبشكل

طوعي على نظام الحماية الدولية، حيث تم إحضار بوليس ورجال شرطة وقضاة، وموظفي سجون وموظفي بنوك مركزية إلى بوسوانيا وكوسوفا بدلاً عن الجيش.

عرض ممائل يصلح للظروف الحالية صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تكلم ريتشارد هاس مدير تخطيط سياسة كولن باول عن مفهوم جديد بخصوص "حدود السيادة الوطنية" يبرر فيها التدخلات التي كانت تفكر الولايات المتحدة الأمريكية بعملها في الدول التي أسماها بوش بمحور الشر وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية، وبكلماته هو السيادة تستدعي الإلتزامات، يجب أن لا يقوم أحدهم بعمل مذبحه لشعبك.

كما أن عليه إلا يدعم الإرهاب بأي شكل، فإذا ما عجزت الدولة عن الوفاء بالتزاماتها فإنها تكون قد أخلت ببعض ميزات السيادة بما فيها الحقوق المتعلقة ببقائك بمفردك داخل مقاطعتك، الحكومات الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة لها حق التدخل وفي ظل وجود الإرهاب فإن هذا قد يوصل إلى حق الدفاع الوقائي أو البات عن النفس.

وهذا هو الجديد حول إنعدام سيادة الأمم ويوضح أكثر قائلاً ستكون هنالك ظروف تستدعي أن تتحول إلى طرق أشد قساوة من عصر القوة السابق والهجوم الاستباقي عالم القرن الـ ١٩ لكل دولة لنفسها.

وقد وصف بعض المعلقين أفريقيا على أنها قارة البلدان الفاشلة حيث أنهم يشبهون الوضع الحالي كمثل الأزمة في زيمبابوي بالصور المطبوعة في رواية (في . أس . نيبول) بعنوان (بوكر) والتي كانت سبباً في حصوله على نوبل في الأدب.

في بلد حر يقدم رؤية للمستقبل بالنسبة للبيض جنوبي الصحراء الإفريقية يصور الكاتب في الرواية زوجين أوروبيين في رحلة هرباً من الحرب الأهلية يصل الزوجين في النهاية إلى مدينة محصنة في أقصى الجنوب لبلد لم يسميه حيث أجمع البيض الآخرين وعلى محياهم القلق يتكلمون عن القارات التي شهدوها ويحضرون للعنف المستقبلي يدعو المفكرين المؤثرين في العالم الغربي الآن إلى نوع جديد من الإستعمارية اللامبالية لكي نضع حد لفساد القبيلة المستشري وكذا إخفاق النخبة الإفريقية في خلق مجتمعات مدنية متحضرة ويبرر هؤلاء المفكرين دعوتهم لإستعمار جديد في إفريقيا من خلال الإشارة إلى خاطر بناء الأمة وفقاً للنموذج المجرب في زيمبابوي وهو نفس الوضع في معظم الدول الإفريقية بإشراف ورعاية نظامه الفاسد والنتائج غير مستحبة عند محاولة فرض أساليب غربية في بلدان مبنية صناعياً.

كما أشير سابقاً فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد دفعت في النهاية لتكوين تحالف عالمي ضد الإرهاب الدولي والذي ينفذ عمله تحت إشراف القيادة العسكرية الأمريكية في أفغانستان وعليه وأثناء العمليات ضد النظام الفردي المطلق لطالبان وحلفائهم من القاعدة بقيادة أسامة بن لادن فقد فُككت صفوفهم وتم إخراجهم من مخابئهم من جبال أفغانستان - مثل هذا الإجراء كان ضرورياً ويوصف حالياً على أنه نوع من " الإمبريالية الحديثة/الجديدة" من أجل إستعادة السلام العالمي في المنطقة وعليه لن يسمح للإرهاب بقتل روح الديمقراطية في المنطقة كون الإرهابيون يسعون إلى أضعاف الديمقراطية من خلال حرض الحكومات على التصرف بصورة لا تتوافق مع روح الحرية والعدالة والتي تعتبر حجر الزاوية للمجتمع الديمقراطي.

عقب النجاح العالمي في الحرب على الإرهاب في أفغانستان أعلن الرئيس بوش عن تصميمه مد الحرب إلى إيران والعراق وكوريا لكنه عدل عن هذه الفكرة بنصيحة من معظم الحكومات الأوروبية كون مشروع كهذا سيكون عديم الجدوى ولقد شعرت أوروبا والتي كانت شريكاً إستراتيجياً في حملة الولايات المتحدة بالفرع من التوجه القاسي للأمريكان ويرى بعض المسئولون الأوروبيون بعدم مساعدة /مساندة أمريكا والسياسات المتشددة في هذا الجانب ترمى إلى إغلاق باب الحوار السياسي وتشجيع المتشددين في إيران وكذا التقليل من إنفتاح كوريا الجنوبية على الشمال.

والعالم إلى اليوم لم يتوصل إلى صيغة توافق مع إجتياح أمريكا للعراق تحت زعم حيازته لأسلحة الدمار الشامل فالخلع القسري لنظام صدام لم يجلب الحياة الكريمة للعراقيين العاديين لقد ساندت الأمم المتحدة بجانب أمريكا في حربها على العراق وهذا ما أكده سامر أمين في معرض حديثه على أهداف أمريكا العالمية التي نوقشت سابقاً.

وفي ضوء هذه التطورات يمكننا أن نستنتج بأن الضرر الأعظم من الإمبريالية الجديدة التي تمارسها الولايات المتحدة يمثل في إغفال الدور الأممي للأمم المتحدة والذي يمثل السؤال المحوري لإتخاذ القرار السياسي دولياً، كما يوضح ذلك سامر أمين بأن الخيار العسكري الأمريكي يهدد كل واحد.

إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب:

في مقالة أدوين مادنجو عن " حرب لا يمكن حسمها" يصل في نقاشاته إلى أن الإرهابيين هم جزء عضوي وغير قابل للفصل من سكان العالم المغلوبين على أمرهم والأولى تغديها وتؤسسها الثانية فالإرهابيين يخرجون من نفس مكان التطورات الإنسانية العلمية والتكنولوجية كما في الدول الراحية للإرهاب والديكتاتوريين في طول وعرض العالم وعليه فالعرب على الإرهاب لا يمكن كسب رهانها بنفس التوجه الحالي فالسبب الجذري للإرهاب يمكن أن يستفد تاريخياً لكن ليس إلى الدرجة التي يسلم المخادع ما غنمه للمخدوع بمعنى آخر فما يعرف اليوم بالإمبريالية الجديدة للولايات المتحدة وحلفائها هو إرهاب بصورة أخرى ولهذا السبب فمن الصعب رؤيته من منظور آخر عن الإرهاب الدولي المدان والذي تسبب في تراجيديا الحادي عشر من سبتمبر.

الإرهاب مهما كان تعريفه يشكل تهديداً لكل الدول ولكل الناس وهي هجمة مباشرة على القيم الجوهرية التي ترمز لها الأمم المتحدة كسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية المدنيين والإحترام المتبادل بين الناس بمختلف ديانتهم وثقافتهم وحل الصراعات بالطرق السلمية وعليه فإن أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان قد أعلن عن الخطة التالية في مكافحة الإرهاب والتي أسماها بالفايف ديز (five Ds).

أولاً : يجب علينا أن نشني المجموعات/الجماعات من إختيار اللجوء للإرهاب كتكتيك ما حيث إن السلطة المعنوية للأمم المتحدة قد أضعفت بسبب الجدل الطويل حول ماهية الإرهاب وفيما إذا كان يمكن إصاق هذه التهمة بالدول إضافة إلى المجموعات التي لا تنتمي إلى الدول وأيضاً إذا كان يشمل أعمال المقاومة ضد الإحتلال الأجنبي.

من جانبه أكد كوفي عنان بأن الإستخدام المتعمد للقوة من قبل الدولة ضد المدنيين محظور من خلال القانون الدولي وعليه فإن حق المقاومة لا يمكن أن يشمل الحق في قتل المدنيين وأن أي فعل هو إرهابي بالدرجة الأولى في حال قصد منه التسبب بموت أو إصابة المدنيين أو غير المقاتلين بغرض ترويع السكان أو إكراه حكومة أو منظمة على القيام أو عدم القيام بعمل معين.

ثانياً: يجب علينا أن نحرم الإرهابيين من الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ هجماتهم من خلال تشديد إجراءات السفر والحصول على الدعم المالي أو الحصول على التقنية النووية أو المواد الإشعاعية وعليه فالدول الثمان إضافة إلى مجلس الأمن الدولي قد قامت بإتخاذ

خطوات تهدف إلى التخلص من المواد الخطرة وفرض رقابة صارمة على الصادرات وكذا سد الطرق العامة أمام الأنظمة المارقة.

ثالثاً : الحاجة إلى ثني البلدان التي تدعم المجموعات الإرهابية عن القيام بذلك فقد قام مجلس الأمن في الماضي وبشكل متكرر في تطبيق عقوبات ضد الدول التي تأوي أو تساعد الإرهابيين وعلى كل الدول أن تعي بأن إعطاء أي نوع من أنواع المساعدة للإرهابيين سيجعل العالم يتخذ إجراءات صارمة ضدهم.

رابعاً : يجب أن تطور من قدرة الدول لمنع الإرهاب، كون الإرهاب يستغل الدول الضعيفة كمالاذ أمن يمكنهم من الإختباء ولكي يدرّبوا ويجندوا أعضاء جدد وعليه فإن تأهيل البلدان لتكون أكثر قدرة وفاعلية يجب أن يكون جزء من المجهود العالمي ومكافحة الإرهاب، وهذا يعني تعزيز دور الحكومة وسيادة القانون في وجود شرطة وقوات أمن متخصصة تحترم حقوق الإنسان أو أي تهديدات أخرى تظهر مدى الحاجة إلى هذا أكثر من الإرهاب البيولوجي وطبقاً لكوفي عنان فإنه سيكون هناك عشرات الآلاف من المعامل حول العالم التي يمكنها إنتاج جراثيم مصممة مع إمكانية هائلة ومروعة، وكذا الأمراض المميتة والمعدية يمكن أن تنتشر حول العالم بقصد أو بدون قصد في غضون أيام قليلة وأفضل وسيلة للدفاع هو أن تقوي أجهزة الصحة العامة وخصوصاً في البلدان الفقيرة والتي تبدو فيها عاجزة، وفي هذا الصدد قامت منظمة الصحة العالمية بجهد مشكور.

خامساً: حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون كون الإرهاب هجوم مباشر ضد القيم الجوهرية ، فدعم حقوق الإنسان لا يتفق مع إستراتيجية مكافحة الإرهاب لكنه عامل ضروري فيها.

وعليه .. فإن كوفي عنان يذكر ببساطة الدول الأعضاء في المجتمع المدني بأنه لا يوجد نظام بدل أو هيئة بديلة عن الأمم المتحدة سواء كان ذلك في صيغة النظام العالمي الأمريكي الجديد أو الإمبريالية الطوعية أو الإمبراطورية التعاونية والذي قدمه الحلفاء البريطانيين في عام ٢٠٠١م وكما أشير سابقاً فيما يضيف الناقد الإجتماعي والمؤلف المشهور بطول وعرض إفريقيا البروفيسور تسنويز في محاضرة له بعنوان " لوجاردزم إمبريالية الأمم المتحدة ومستقبل القوة الإفريقية" ، النظام العالمي الجديد على أنه ببساطة نظام الأمم المتحدة العالمي لعام ١٩٤٥م والذي يدخل مراحل بناءه الأخير ببساطة المرحلة الجمعية للرأسمالية الإمبريالية، الترتيب المؤسسي للإمبريالية الجماعية للقوى العظمى المعروفة بمجموعة الثمان والذي كان إنتصارهم

بمثابة مذبحه للإنسانية في الحريين العالميتين الأولى والثانية خلال الجزء الأول من القرن العشرين.

سيظل يُذكر كسنويزو على أنه مؤلف كتاب " الغرب وباقي أمريكا البيضاء المقدسة للحد من السود والنخبة الإفريقية ١٩٧٥.

وتظل نسبة وقوع الإرهاب على الجانبين غير مبررة أنها بربرية بوجهين كما وصفها حقاً آدمين مادنجو في مقالته المعنونة "ردود الأفعال على الإرهاب" سبباً لدعم الإرهاب لم تظهر بعد، وعليه فقد صرح بأن الشجعان من الناس يجب عليهم اليوم أن يقولوا بأن الحرب على الإرهاب العالمي لن يُنصر حتى يتم القضاء على الإستغلال والإضطهاد السياسي، عنف القوى العظمى، الإذلال والإفقار وغياب العدالة وهي الأسباب الجذرية للإرهاب.

وفيما عبر عن رأي مشابه في صحيفة هذا اليوم المحرر بعنوان "البحرية الأمريكية في خليج غينيا" وأوضح فيها أن المنبع الأساسي للإرهاب هو نتيجة غياب العدالة السياسية والإقتصادية بالدرجة الأولى، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الشرور بطريقة حاسمة فإن الحرب على الإرهاب ستكون عديمة الجدوى فخطر الجوع والفقير وكذا أنواع الحرمان الإجتماعي التي تواجه العالم يجب أن تعالج كجزء من الجهد العالمي المبذول في إستئصال الإرهاب وأنه لمن المهم أن تعرف الأمم المزدهرة هذا.

وفي كلمات المستشار الألماني السابق جيرها وشروود نحو من هذا " مع بداية القرن الحادي والعشرين لم يعد عالمنا أكثر أماناً فالأخطار تحدد بنا من كل جانب فهناك خطر الإرهاب الدولي وهناك العنف وتفكك الدول والخوف من أسلحة الدمار الشامل.

(٢) مشكلة الفساد:

صحيح لقد تعرف المستشار الألماني على أكبر تحديين يواجهان العالم اليوم، وعندي إحساس بأنه وعلى حين غفلة منه قد حذف تحدي عالمي آخر والمتمثل في مشكلة الفساد أنه لمن المعروف بأن منظمة الشفافية الدولية (NQQ) تتشر دورياً تقييمها لمستويات الفساد داخل البلدان المنطوية في إطار المجتمع الدولي.. فعلى سبيل المثال وفي آخر إصدار لها صنفت نيجيريا كالث أكثر البلدان فساداً في العالم وهذا ما عارضته الحكومة النيجيرية لافته الإنتباه إلى حملات مكافحة الفساد داخل الإدارة مدعومة بقرار الجمعية الوطنية، كما عبرت عن عدم قناعتها بخصوص عمل منظمة الشفافية الدولية وكذا منح العمل وقد أوضح بأن المنظمة قد فشلت في

تسمية البلدان الفاسدة في الشمال وكذا شركائهم، ويقصد بها هنا البلدان في أوروبا وأمريكا التي تعتبر ملاذاً آمناً للأموال المسروقة من قبل مواطني البلدان المتأثرة حيث أن أي شخص أو بلد يرحب أو يأوي أو يحتفظ بمثل هذه الأموال والممتلكات المسروقة هم بطبيعة الحال ممن يشجعون الفاسدين في البلدان الفقيرة على نهب خزائن بلدانهم وعلى الإستمرار في ذات العمل وهم أنفسهم لصوص وفاسدين.

فيما ناقش أترم أميزم في صفحة التنمية في صحيفة هذا اليوم " المجلد الثاني - العدد (٣٦٢٢) في الثالث والعشرين من مارس ٢٠٠٥م في صفحة (٥٣) كيف أن الشركات البريطانية تغذي الفساد في إفريقيا.

وسيتم تذكر زيارة الرئيس أوباسانجو إلى برلين لتدشين مراكز قيادة منظمة الشفافية الدولية، حيث تحدى الرئيس الهيئة الدولية لمناهضة الفساد أن تكشف عن الشركات الغربية التي تأمرت مع المسؤولين ضد دول العالم الثالث.

وقد أشار إيتم إميسم إلى تعليق حول الموضوع الذي نشر في جريدة الجارديان البريطانية وهو مقال للكاتب الفرنسي كورنس كوكروفت رئيس مجلس إدارة الشفافية الدولية في بريطانيا، ونوه أن الفساد من أكبر العوائق أمام التنمية في أفريقيا، ولاحظ بعدها أن " على الدول في الشمال أن توقف شركاتها من تغذية الفساد" وفيما يخص مدى تنفيذ المملكة المتحدة لهذا الإلتزام، كتب كوكروفت :

(١) أولاً : من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١م كانت الحكومة متباطئة في تنفيذ إلتزاماتها، حيث أوفت بالتزامها لتجريم الرشوة الخارجية فقط في اللحظة الأخيرة، مضيعة فقرة إلى قرار مناهضة الإرهاب لعام ٢٠٠١م، حيث لم تكن مكتملة وألحقت بمشروع قانون الفساد، إلا أن لجنة الفحص في البرلمان أقرت أن مشروع قانون الفساد كان متقيد بالقوانين وملائم أن يكون نافذ ونصحت بعرض نسخة مراجعة منه.

(٢) أقرت تلك المتابعة في السلطة التشريعية عام ٢٠٠١م ولم ينتج عنها أي إقامة لدعوى قضائية في المحكمة، وبالرغم أن العديد من القضايا عُرضت في الصحف الكينية وأكثر من ثلاثين إدعاء بالرشوة الخارجية تم الإبلاغ عنها وإحالتها إلى الخدمة القومية للإستخبارات الجنائية في المملكة المتحدة؛ وأن مسئولية مقاضاة تلك الجرائم لا تزال بأيدي ٤٣ قوة من الشرطة. ومن الواضح أنها لم تكن ذات الأولوية في وكالة الجريمة الخطيرة والمنظمة التي ستتشأ من أجل مكافحة أشكال الجريمة المنظمة.

٣) أُجبرت إدارة تصدير ضمان الإعتقاد أن تسحب مجموعة من اللوائح ضد الرشوة لعام ٢٠٠٤م من شهر مايو المعروضة أمام زبائنها، حيث أُجبرتها بسحب تلك اللوائح على أساس أنها كانت قاسية لثلاثة من كبار الزبائن في الصناعات الدفاعية والفضائية حيث لم يكن هناك سبيل في أن إستراتيجية ضبط الرشوة الخارجية دون أن تكون فاعلة في قطاع الأسلحة.

٤) مجال إلغاء المال المكتسب من الفساد يظل مرتفعاً في المملكة المتحدة، ويأتي هذا التواصل عن طريق الشركات الخاصة بالودائع وتصريف الأموال، وعلى الرغم من أن من يقوم بتوفير هذه الخدمة غير منتظمين، إلا أن الحال لا ينطبق في غرنسي ودوائر القضاء الأخرى. وحين يتم التعرف على أصول الأموال المكتسبة من الفساد، فيصبح نظام الحكم البريطاني غير واضح في مسألة إعادة تلك الأموال؛ وتظل الحكومة النيجيرية مختلفة مع المملكة المتحدة حول فشلها لتحديد تاريخ وإعادة الودائع المالية من عائلة اباتشا، الودائع المالية التي قبض عليها في المملكة المتحدة أثناء محاكمة الفساد، سترسل إلى وكالة إعادة الأصول، والتي لم يتم إختبار نفوذها ومقدرتها.

٥) أخيراً ، ، الموقف الإيجابي تجاه الرشوة في أفريقيا سيشمل نشر لأفضل الممارسات من قبل الشركات البريطانية التي كان لها موقف في هذا، وكذلك تعزيز الموقف الجماعي مع باقي الدول الأوروبية في هذا الموضوع وبالممارسة، تم تبني موقف أكثر دفاعاً.

إن الحقيقة التي مفادها أن الحكومة أبطأ من القائد تجذب الإنتباه نحو سبب أنها تكون موجهة ومخاطبة " مسئولياتنا تجاه الفساد في أفريقيا، وكشفت جهود أيتم إيميس معلومات سرية حول كيفية أن المشروع التجاري الدولي المتطور إقتصادياً ساهم بإستمرار تغاضي الهيئة التشريعية للدول التي فيها شركات مفسدة عن هذه الأحداث معللة بعدم رغبتها في التدخل في شئون مجتمع الأعمال التجارية.

من جانب آخر بينت التجارب في الدول النامية إقتصادياً أن الفساد منتشر في السلطة التشريعية، ويضيف بعض الناس أن هذا الأمر ليس بغريب بإعتبار أن الفساد مستوطن في دول العالم الثالث، لكن هناك صفة مميزة وهي أن بعض الدول كنيجيريا بدأت الشروع في حرب ضد الفساد، ومع وجود الإرادة السياسية ستؤدي هذه الممارسة إلى نتائج مثمرة في النهاية.

وكما أسلفنا الذكر، فإن إتحاد الوسط البرلماني - الذي تأسس عام ١٨٨٩م ومركز قيادته في جنيف بسويسرا، ويضم نحو ١٠٤ دولة ذات سيادة (بما فيها نيجيريا) بذل جهوداً

من شأنها توسيع أنشطته إلى أراضٍ جديدة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة عدد البرلمانين والسياسيين من ذوي الصفات المميزة.

(٤) إسهام السلطة التشريعية في العالم الحديث والنظام الدبلوماسي والسياسي من أجل السلام العالمي :

أ (السياسة التعددية :

من أجل من أجل إعداد أساس لإسهامات السلطة التشريعية في العالم الحديث والنظام الدبلوماسي والسياسي من أجل السلام العالمي، يتعين أولاً على الأجهزة التشريعية المعنية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تخاطب التحديات العالمية كواحدة من أولوياتها، بقدر ما يمكن ضمن وصاية نظام حكم الأمم المتحدة.

وكما لاحظ المستشار الألماني السابق جرهارد شرودر في عالم اليوم، فإنه لا توجد دولة تستطيع التغلب على هذه التحديات بمفردها.

إن المهمات التي أمامنا تتطلب نظام فاعل متعدد الجوانب ويكون مبني على حكم القانون وليس على أفكار من رواسب الماضي، ولا يوجد سوى منتدى واحد للسياسة التعددية وهو الأمم المتحدة.

وفي هذا الخصوص، هناك حاجة ملحة لدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتسهيل وتعجيل عمل الأمين العام كوفي عنان حول برامج الإصلاح المستمرة في المنظمات الدولية والعالمية.

وستظل الأمم المتحدة المؤسسة المفضلة في الوقت الراهن لدى السياسة التعددية، وبدون تحيز إلى فكرة البروفيسور تشنويزو حول " إمبريالية الأمم المتحدة " التي أشرنا إليها مسبقاً.

ولكن إذا لم يكن هناك سبيل لإحتواء ما وصفه البروفيسور تشنويزو بقوله " الإمبريالية التعاونية للقوى العظمى المعروفة بالدول العظمى الثمان التي أضرمت نيران الحربين العالميتين والقت بظلالها على البشرية خلال النصف الأول من القرن العشرين " إذاً لن تتحقق المهمة الأولى للأنظمة التشريعية الخاصة بالدول الأعضاء في المجتمع المدني، بمعنى إحتواء التحديات الثلاثة للعوامة والسؤال الأساسي لصنع القرار السياسي الدولي ومسألة الفساد لن يكون من السهل إنجازها.

وعليه .. سنركز في هذا البحث على إسهامات السلطة التشريعية حول الفرضية الغير قابلة للجدل والتي تفيد أن التحديات العالمية سيتم أولاً إحتوائها قبل أن تصبح أي تطلعات عالمية حقيقية، وبالطبع فنحن غير مدركين ولا مهتمين بـ :

أ (التناقضات حول الأنظمة السياسية المعنية بين أعضاء المجتمع الدولي والمشروطة بإيديولوجية الطبقة الحاكمة والتمودج السياسي لتلك الإيديولوجية الشائع في كل قطر، مثل النظام البرلماني والرئاسي والملكي والثيوقراطي.

ب) العديد م الدول الأعضاء تعاني من صعوبات جسيمة فر مشروع بناء أممها بسبب آثار تراثها الإستعماري.

ج (العديد من الدول الأعضاء عانت في أوقات متفاوتة من التدخل العسكري في سياسات الدول المتأثرة من الانقلاب العسكري، ونتج بهذا أن تلك الدول الأعضاء تقاسي حالياً من مرحلة الإنتقال إلى الحكم الديمقراطي والتي تبدو أنها مرحلة لن تنتهي وستكون السلطة التشريعية للحكم هي المصاب الأساسي في هذه الأنظمة الديكتاتورية العسكرية.

د (السياسة في معظم دول العالم الثالث ليست سوى مواسم للوافدين، مما يؤدي إلى قيام سياسيون غير متعلمين وتعوزهم الخبرة بالسيطرة على صنع قانون سلطة الحكم في تلك الدول، وبما أن المرء لا يستطيع أن يعطي مالا يملك فإن أولئك السياسيين يتسلمون طريقهم بغير إتيقان، ويخضعون بلدانهم لأزمات سياسية متواصلة، خصوصاً أن السكان خليط من العديد من الجنسيات العرقية الجدلية.

هـ) أحياناً - خصوصاً في دول العالم الثالث - السلطة التشريعية والتنفيذية لا تعمل على نحو ترادفي كما هو متوقع، خصوصاً أن النشاطات والأعمال التجارية للمشرعين (أعضاء المجلس التشريعي) أو حين يقوم مذهبهم الإيديولوجي بربطهم بأوامر الإمبريالية الثلاثية : أمريكا - الإتحاد الأوروبي - اليابان، أو إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية خلال فترة الحرب الباردة التاريخية، ما جعلهم يقومون بتسوية مصالحهم من أجل صالح المتبرعين المتفطرسين، وأن المحاولة المفهومة من قبل سلطة الحكومة التنفيذية من أجل سيطرة وإرشاد السلطة التشريعية تثير التوتر السياسي الذي يترتب عليه آثار بعيدة المنال. وكما نرى، إن هذه الظروف ليست مستحسنة لتحقيق التعددية في العلاقات بين دولتين، ونتيجة هذه هو أن معظم دول أعضاء المجتمع الدولي تفشل في إخضاع الموارد البشرية والمادية لتمكين سلطاتها التشريعية من صنع إسهامات إيجابية نحو إيجاد سلام عالمي. ومن الضروري الإشارة إلى أن السلطة التشريعية بمفردها في الدول المستقلة وذات السيادة والتي هي أعضاء في المجتمع الدولي، مرتبطة في ممارسة إيجاد أوضاع ترحيبية للسلام

العالمي، ليست هناك مشكلة في أن تكون الدولة مركزية، ولكن في حالة وجود دولة فيدرالية مثل نيجيريا فإن الوحدات الفيدرالية كما تشترك في مسائل ذات إهتمام دولي، بالأصح السلطة التشريعية الفيدرالية، هي من يجب أن تتدخل في السياسات والبرامج والنشاطات الهادفة لإيجاد سلام عالمي، وبالفعل فإن أي معلومات ستمخض عن تلك الوحدات الفيدرالية ستكون عرضية تماماً وثانوية، ولكن ما إذا كانت الدولة مركزية أو فيدرالية - فإن مستوى نجاحها في بناء الأمة يحدد تبعاً مدى المساهمة الإيجابية لسلطاتها التشريعية والسلطات الأخرى للحكومة تجاه خلق سلام عالمي.

وفي هذا الشأن، فإن ترويض المواثيق الدولية ذات الصلة يصبح أمراً، خصوصاً المواثيق التي تعزز من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص إتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية والتي أقرتها الأمم المتحدة في السادس عشر من إبريل لعام ١٩٦١م وفرضتها في الرابع والعشرين من إبريل لسنة ١٩٦٤م، وكذلك إتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية التي أقرت عام ١٩٦٣م.

بينما السلطة التنفيذية للحكومة يجب دوماً أن تُلقن المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج التي ترفع بقضية النظم السياسية والدبلوماسية في العالم الحديث نحو الأمام، فإن على السلطة التشريعية أن تعمل بإيمان راسخ من أجل نشر التشريعات الضرورية لتحقيق تلك السياسات والبرامج، وستكون عملية غير مثمرة بالنسبة للسلطة التشريعية إذا هي تصرفت بطريقة تبطل خطوات السلطة التنفيذية من أجل مكاسب حزبية سياسية بحتة.

وفيما يخص نفوذ ووظائف وواجبات السلطة التشريعية، أشار مايكل توي وكنجسلي إجويك أن السلطة التشريعية - حسب التقليد - ليست إمتداد للسلطة التنفيذية بل أنها نظيراً وقرعاً مكماً للحكومة التي تستمد شرعيتها وسلطتها من الدستور.

وفي هذا الخصوص، ستكون بالتساوي مسئولة عن حكم الدولة كسلطة تنفيذية، ويتطبيق هذا ستكون السلطة التشريعية - تحت دستور الدولة الديمقراطية - من يقوم بإستحسان ونقد وقبول ورفض السلطة. .. وهي ذات وجود مستقل ولا يجوز النظر إليها كمجرد ختم مطاطي للقرارات السياسية التنفيذية.

وكما لاحظنا مسبقاً، غالباً ما يتطور الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تحت نظام الحكومة الديمقراطية ويتزامن ذلك الصراع مع المحاولة المفهومة للسلطة التنفيذية من أجل سيطرة أو إرشاد دور التشريع الخاص بالسلطة التشريعية.

ولكن في حقيقة الأمر لن تتمكن السلطة التشريعية ولا التنفيذية بمفردها من تحقيق الإجراءات الضرورية لإيجاد سلام عالمي، وحرصاً على مصلحة شراكة ناجحة بينهما، يتوجب على السلطتين التنفيذية والتشريعية أن تعملوا في كل الأزمان ضمن نطاق نفوذهما المحدد تحت دستور الدولة، وإذا حصل خلاف ذلك فإنه سيزعزع نظام الحكم ويحبط الجهود الجماعية المطلوبة لبناء الجهود الأساسية لتحقيق سلام عالمي في العالم.

وبمرور الزمن، نجح المشرعون من دول أعضاء المجتمع المدني في وضع سبل إقليمية وعالمية من أجل الحصول سويماً على معلومات حول أنشطتهم السياسية المعنية وإيجاد وسائل خلق سلام عالمي يجعل العالم مكان أفضل.

وسنركز أكثر حول هذه المنظمات بدلاً من التشريعات المستقلة في الدولة وحرصاً على أهداف هذه البحث، سيقصر نقاشنا هنا حول مبادرات إتحاد الوسط البرلماني بعد أن سلطنا الضوء على إقرار وجود منظمات إقليمية مثل " الإتحاد البرلماني لدول الكومنولث - برلمان اكواس أو برلمان الإتحاد الأوروبي " وكما هو معروف لا توجد هناك منظمة برلمانية أخرى لديها مجال جغرافي مثل إتحاد الوسط البرلماني، وليست هناك منظمة برلمانية أخرى لديها أواصر قوية للتعاون مع الأمم المتحدة في شتى المجالات الهامة حول الأجندة الدولية، من السلام والأمن إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ب) نشاطات إتحاد الوسط البرلماني :

أنشئ إتحاد الوسط البرلماني في ١٨٨٩م تحت مبادرة رجلا السلام البرلمانيان وليام راندال كريمير (من المملكة المتحدة) وفرديريك باسي (من فرنسا) وكان يعد أول منتدى دائم للمفاوضات السياسية المتعددة، وتعزيزاً لمفهوم السلام والتحكيم الدولي، وضع الإتحاد الأساس لمنتدى اليوم الخاص بالتعاون الدولي المتعدد الجوانب، ودافع عن تأسيس مؤسسات مماثلة على المستوى الحكومي، وعُرفت أولاً بعصبة الأمم المتحدة ومن بعد عرفت بالأمم المتحدة، ومركز قيادة الإتحاد توجد في جنيف بسويسرا.

إتحاد الوسط البرلماني هو أولاً وأبداً منتدى سياسي يضم أعضاء البرلمان وبالتالي، فإن المادة (١) من الدستور تنص على أن الإتحاد " هو المنظمة الدولية لبرلمانات الدول ذات السيادة " وتنص المادة (٢) على " كل برلمان تم تشكيله بالتوافق مع قوانين الدولة المستقلة التي تمثل سكان وأراضٍ قد تلجأ إلى طلب الإنتساب إلى إتحاد الوسط البرلماني، والجمعية الوطنية التي

تتوب أي برلمان والتي سبق لها الإنتساب أثناء قبول هذه المادة (وذلك بتاريخ شهر إبريل من عام ٢٠٠١م) قد تختار أن تظل عضواً في الإتحاد"، ولكن المادة (٣) تشترط أن البرلمان الفيدرالي يمكنه طلب عضويته في الإتحاد وهذا يخص الدولة الفيدرالية.

وتتص المادة (١) على أهداف الإتحاد الذي سيعمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب وكذلك من أجل التأسيس الراسخ للمؤسسات النيابية، وتحقيقاً لتلك الغاية سيقوم الإتحاد بما يلي :

(أ) إنشاء تواصل وتناسق وتبادل الخبرات بين البرلمانات والبرلمانيين في جميع الدول.
(ب) الإهتمام بالقضايا ذات الإهتمام الدولي وإبداء رأيه حول تلك القضايا بهدف جعل البرلمانات وأعضائها القيام بالعمل في هذا الخصوص.
(ج) الإسهام في الدفاع عن وتعزيز حقوق الإنسان ذات النطاق والإحترام العالمي والتي هي عامل هام للتنمية الديمقراطية والبرلمانية.

(د) الإسهام نحو معرفة عمل المؤسسات البرلمانية وكذلك تقوية وتطوير وسائل عملها.
إتحاد الوسط البرلماني هو منظمة عالمية تعمل بشكل متقارب مع نظام الأمم المتحدة، الفقرة الثالثة من المادة (١) للدستور تنص أن الإتحاد " .. يشاطر أهداف الأمم المتحدة ويدعم جهودها والتعاون معها، كما أنه يمدّها بالبعد البرلماني عن طريق تشجيع المشاركة المباشرة من قبل البرلمانات الوطنية وأعضائها في أنشطة الأمم المتحدة ومن خلال إمدادها بالدعم البرلماني على المستوى الدولي، وينظم الإتحاد جلسات منتظمة برلمانية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، وذلك في مركز قيادة الأمم المتحدة، ويوفر معلومات برلمانية لقمم الأمم المتحدة ومؤتمراتها الكبرى، ويعمل على مناصرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام، كما يتعاون مع الأمم المتحدة من خلال برنامجها الديمقراطي.

وكان الإتحاد أداة في تشكيل ما يعرف الآن بمحكمة النزاع الدائمة ومقرها الهاجو، ويقوم الإتحاد أيضاً بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وكذلك المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية التي تحثها المبادئ المذكورة في المادة (٣٠١).

مؤتمر الوسط البرلماني هو الهيئة الأساسية التي من خلالها يعبر الإتحاد عن رأيه حول القضايا السياسية، ويُعقد مرتين في السنة (الربيع والخريف) ويضم نحو ٧٠٠ برلماني لدراسة مشاكل دولية وتوصية القيام بعمل، والوفود التي تحضر المؤتمرات عرفياً تضم أعضاء البرلمان من جميع الأحزاب (أغلبية ومعارضة).

ويعقد المؤتمر في دولة مختلفة لكل مرة تلبية لدعوة البرلمانات الوطنية، وهذا يعطي الفرصة أمام المشاركين ليتمكنوا من مقارنة عدة مجتمعات مختلفة ولتقوية صلات متعددة الجوانب مع الدولة المستضيفة.

وتوفر هذه المؤتمرات فرصة أمام الأعضاء لمناقشة وتعبير آراء الإتحاد السياسية حول مواضيع وأوضاع لها صلة بالسلام والأمن، فعلى سبيل المثال عام ١٩٩٨م، أقر مؤتمر الإتحاد (في وندهوك - ناميبيا) قرار حول منع الصراع وإستعادة السلام والثقة في دول نشأت من الحرب.

تتضمن التقارير حول إجتماعات ومؤتمرات الإتحاد الخاصة التي عقدت حديثاً تتضمن ملخصاً يضم النتائج الأساسية للجلسة البرلمانية التي عقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة ١٩ - ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م، وكانت تحت عنوان (من نزع السلاح إلى السلام الدائم : تعريف الدور البرلماني).

لاحظ السيناتور سرجيو بايز - رئيس الإتحاد " أن مندوبي الدول ذات السيادة كانوا أيضاً حماة لطموح المجتمع الدولي بما في ذلك رغبة في السلام الدائم ."

علاوة على ذلك، أعلن أن الإجتماع الحالي سيدرس الظروف الواقعية الهامة لتحقيق التعايش السلمي والأمن الجماعي ؛ مقترحاً ثلاث جهات أساسية :

(١) ضرورة العمل نحو التطبيق العالمي لإتفاقيات نزع السلاح المتعددة الجوانب والإستجابة للإلتزامات التي تستلزمها، وكذا تأسيس الضمانات والشفافية اللازمة للتأكد من صحتها.

(٢) ضرورة تنفيذ التعاون الفعال مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام والأخذ بإتجاه موحد يضم واجهاتهم السياسية والمنطقية والمالية.

(٣) ضرورة إحداث بيئة مستقرة سياسياً تعززها عمليات التسوية وإعادة الهيكلة المستمرة، على أساس من العدل، الصدق، التسامح، الإحترام المتبادل، الحرية والمسئولية المشتركة.

ومن جهته قال السد جين بينج - رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ذلك الحين .. قال " إن الإسراف في أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة شكلت تهديداً للبشرية، وأن إزالتها يتطلب عمل جماعي من قبل كافة أعضاء المجتمع الدولي.

وأن البرلمانيون بإمكانهم لعب دور هام يضمن أن برامج الحكومة كانت متلائمة مع التزامات المعاهدة، وأن الإتفاقيات ذات الصلة تتم المصادقة عليها لتطبيقها. بالإضافة إلى إتفاقية التعاون مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٦م، أنهى الإتحاد معاهدات التعاون مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الغذاء والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) إستناداً إلى مثال إتفاقية الأمم المتحدة، كما وقعت مذكرة تفاهم مع البعثة العليا لحقوق الإنسان، وبمناسبة القمم الكبرى للأمم المتحدة، سيقوم الإتحاد البرلماني بتنظيم وتنسيق وإدارة الإنعكاس والعمل البرلماني، وهو يشجع تضمين مندوبي البرلمانات في وفود برلمانية ويقوم بتنظيم جلسات خاصة من خلالها يحصلون على فرصة عرض آراء الناس لضمان النشر والمتابعة للإتفاقيات التي تم التوصل إليها في البرلمانات الوطنية. أنشئ مكتب الإتحاد للإتصال المتبادل مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٨م إجراء وتعزيز التواصل مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في نيويورك، وكذلك مع البعثات المتواصلة إلى الأمم المتحدة.

كما يقوم المكتب بالدعم المنطقي والتعاون من أجل بناء أنشطة مشتركة بين المنظمتين ويتعاون مع تعزيز المواقف السياسية للإتحاد وسياسة التوصيات لدى الأمم المتحدة. عكسياً، يقوم المكتب بتعقب أثر أنشطة الأمم المتحدة (السياسية والتقنية) في محاولة لتسهيل أندماجها، كما كان مناسباً في خطة عمل الإتحاد ورؤيته على المدى الطويل. الإتحادات البرلمانية الإقليمية تساعد على بقاء علاقات العمل مع الإتحاد وتشارك في المؤتمرات والأنشطة الأخرى بصفة مراقب. ويضم المراقبون فلسطين للمنظمات الحكومية الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الإتحاد الأفريقي ومنظمة الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الإنسانية بما فيها الهيئة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية. ووقع الإتحاد إتفاقية تعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والتعاون الإنتخابي وإعتباراً من الأول من يناير لسنة ٢٠٠٥م، ضمت عضوية الإتحاد برلمانات وطنية في نحو ١٤٩ دولة من بينها ٣٦ برلماناً أفريقياً، كما يوجد خمسة أعضاء مساعدين تشمل البرلمان الانديني، برلمان أمريكا المتوسطة، البرلمان الأوروبي، البرلمان الأمريكي اللاتيني والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي.

مبادرات وأنشطة وتوصيات جمعيات الإتحاد البرلماني لا تدع أحد يشك حول أن السلطات التشريعية وبرلمانيو دول أعضاء المجتمع المدني لديهم دور هام في الجهود الدولية لإيجاد سلام عالمي أو سلام دولي، وهذا الدور قد يتطلب التسويات الدولية الأمر الذي يساعد على جلب

الإستقرار إلى أقاليم الصراع، وكذلك مساعدة إعادة بناء ما بعد الحرب، أو لتعزيز الديمقراطية البرلمانية للحفاظ على حقوق الإنسان وتشجيع تسوية الخلافات بين الشعوب والشراكات بين الأمم، أو لمؤازرة ودعم البرلمانيين من أجل العودة المبكرة للاجئين وإعادة تسكينهم وتوطينهم بمن فيهم المتشردين، وكذلك تسريح ونزع سلاح المقاتلين المتقاعدين وإعادة دمجهم في الحياة المدنية، وخصوصاً الجنود الأطفال وتوفير العناية للجرحى خاصة الأطفال والنساء، وقد يكون الأمر إقامة إنتخابات حرة ونزيهة مبنية على الإقتراع السري تحت مراقبة السلطات الإنتخابية المستقلة، خاصة في الدول المنبثقة من الصراعات، وقد يكون دعماً للبرلمانيين من أجل تحقيق السلام والإستقرار والتنمية في العالم وتعزيز الأواصر الإقتصادية والسياسية والثقافية بين الشعوب، وقد يكون تعزيزاً للتعاون الدولي من أجل تطوير وتنفيذ إستراتيجيات مكافحة النشاط الإجرامي لتهريب الناس.

وفي أوقات مختلفة، دعت جمعية الإتحاد البرلماني البرلمانات من أجل الإشتراك في سياسة الوساطات والتعاون والمساعدة مع السلطات التشريعية في الدول المتأخرة أو التي تخضع للتسوية، وتشجيعها لدعم الجهود الدولية لتسوية الخلافات تحت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.

ومن المعترف به هو أن التسوية الصادقة مرتبطة بعقوبة الجرائم الماضية والإعتراف بها، وأنها ستلتزم المحاكمة، التوسيط، إخبار الحقيقة والتعويض، وأن التسوية قد تخدم تقوية الديمقراطية في المجتمعات التي يكثر فيها إساءة حقوق الإنسان، ودور البرلمانيين يعتبر هاماً وضرورياً لحماية الإجماع الوطني حول الحاجة لشكل من التسوية وأشكال مختلفة للعدالة.

وبهذا الخصوص، تقتضي الحاجة للإنتباه الخاص تجاه لجان الحقيقة والتسوية، ومن الموصى به أن دستور التقييد لا يجب أن ينطبق على الجرائم الخطيرة المخلة بحقوق الإنسان، وأن القوانين التي تمنح العفو يجب إلغاؤها عن طريق تطبيق دستور التقييد للأفعال التي يجرمها القانون الإنساني.

وعلى ضوء هذه الإنجازات تبقى هناك حاجة لإنضمام العديد من الدول إلى الإتحاد البرلماني كأفضل وسيلة مستحسنة للمشاركة الفاعلة في المشروع العالمي لتحقيق السلام العالمي أو الدولي، والتطورات الإيجابية التي يجب أن يخرج بها الإتحاد يأمل منها أن تزيل أو تقلل بشكل معقول التأثيرات السلبية لتحديات العولة المنتشرة عالمياً والتي سبق ذكرها، وكذلك صنع القرار السياسي الدولي مع قضية الإمبريالية الجديدة الموحدة والإرهاب والفساد الدولي.